



المهداوي خرج من
الفضل ليشغل حيزاً
مهماً من تاريخ العراق
السياسي

ص 10

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم

هل كان ملكاً مع وقف التنفيذ؟

فيصل الثاني: أنا بين الانكليز وخالي ونوري السعيد مثل الأطرش بالزفة



الأب والأم، وكان والده الملك غازي محبوب الشعب العراقي لانه كان ملكاً شعبياً بطبيعة حاله وتربيته بعيداً عن عنجهيات الملوك وشعورهم الطغي بالتفوق على الشعب لأن الله قد اختاره من دون خلقه ليكون ملكاً.. فهو في زعمه ظل الله في أرضه.. والذي أعرفه تماماً ان الشعب العراقي لم يفكر بقتل الملك. وفي 14 تموز 1958 صبحة يوم الاثنين سقط الملك الشاب مضرجاً بدمه مع أفراد الأسرة المالكة ومعهم الوصي عبدالله، وذلك في قصر الرحاب، وأنا واثق ان من قتل الملك لم يكن يقصد بالذات.. ولكنها الأقدار وهي لا ترد.



ستار جاسم ابراهيم

لم يكن الملك فيصل الثاني ملكاً كبقية ملوك الأرض.. فهو من ناحية الشكل ملك له برته المارشالية وتاجه الذهبي المرصع بالجواهر والياقوت، وسلامه الملكي يعزف في سينمات العراق كافة.. ويقف الجميع احتراماً لهذا السلام.. كان الشعب العراقي يحب هذا الشاب المولود سنة 1935، وكان والده الملك غازي الأول قد غمرته الفرحة العارمة عند مجيء هذا المولود الذي مثل له كولي للعهد بعده، وعندما بلغ فيصل الرابعة فجع بوالده بحدث سيارة مدير.

بعد هذه المأساة نودي بفيصل الثاني ملكاً على العراق تحت وصاية خاله الأمير عبدالله (اعتباراً من سنة 1939، حتى 2 مايس 1953) إذ يبلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد ويتسلم سلطاته التي نص عليها الدستور العراقي.. والسؤال أ تسلم سلطاته الدستورية حقاً أم بقي الأمر بيد خاله الذي استمر الوصاية فصبغ الأمر ان يعطيه للغير ولو كان هذا الغير ابن اخته الملكية عالية؟

لنستمع الى الملك فيصل الثاني، ونعيش لحظاته وهو يختبئ في حيرته أو آخر ايام حكمه قبيل حدوث ثورة 14 تموز 1958.. في كتاب الملك فيصل الثاني / آخر ملوك العراق / تأليف الدكتور لطفي جعفر فرج، وفي الصفحة 191 نقرأ ما يأتي:

وهكذا نخلص الى ان الملك فيصل الثاني قد

تسلم مهامه الدستورية عام 1953 على الورق ومن أجل الدستور فقط حيث لم يكن له مع خاله الأمير من الأمر شيئاً سوى مظاهر البروتوكول وبعض مقتضيات الدستور، أما شؤون الحكم وادارة سياسة الدولة وتدبير الملك فقد كانت من نصيب خاله ولي العهد الذي يعد المترجم الحقيقي على العرش، وبذلك فقد حجّم (الأمير عبدالله) الملك فيصل وأضعف ثقته بنفسه وأظهره عاجزاً اذا تخلى عنه لأي سبب من الأسباب وبذلك يكون الأمير قد ربط مصير العرش بمصيره ربطاً محكماً بقيت له الكلمة المسموعة والأمر النافذ الى الساعات الأخيرة من حياته. ويستطرد السيد المؤلف وبالصفحة نفسها مواصل القول: ويكفي أخيراً ان نورد ما دار بين الملك فيصل الثاني والسيد جاسم مصطفى مخلص لتعرف على حيرة الملك في أواخر ايامه إذ قال:

والله يا جاسم صدقني بأنني لا أعرف ماذا أفعل.. الانكليز والسائرون في ركابهم يريدون

شيثاً.. ونوري السعيد يريد شيئاً وخالي يريد شيئاً. وأنا مثل الأطرش بالزفة لا أدري الى من التفت وماذا أفعل.. اعلم يا جاسم بأن أمامي الآن ستاراً أسود لا أعلم ماذا يجري خلفه.. ولا أدري كيف أتصرف فإني أخشى ان أغضب خالي، أو أزعج نوري باشا والانكليز، هذا من جهة ومن جهة ثانية.. أنا ملك هذا الشعب الطيب كيف سأتمكن من خدمة بلدي؟ لست أدري؟

هذه حقائق الموقف، فالشعب العراقي يحب هذا الملك، ويعطف عليه كثيراً، لكونه يتيم

هتلر يقدم كلبين هدية الى الملك غازي

سعيد المزار



كانت في حديقة قصر الزهور بعض الحيوانات التي كان الملك يهتم بها وهو عموماً يحب الحيوانات. وعلى نكر الحيوان والاهتمام به ارسل (هتلر) كلبين المانين ضخمين هدية الى الملك غازي ومات احدهما بصعقة كهربائية بعد ان لامس جهازاً كهربائياً وبقي الآخر الذي كان بدوره ضخماً كالنمر وليفصل الثاني صورة ينظلي هذا الكلب.

تأثر الملك غازي لموت احد الكلبين فارسلت رسالة الى عباس محمود أغا رئيس عشائر البشر آنذاك يطلب منه ان يرسل كلباً ضخماً ووصل الكلب الذي نقلته سيارة لوري من

الالمانى الضخم وصرعه وكان في منتهى الشراسة والتوحش حتى ان الحاشية لم تكن تدري ما يمكن ان تفعل لأنقاذ الكلب الهلترى من هذا الكلب وصاح غازي:

يافأاد ماذا عسانا ان نفعل؟ ان الكلب الالمانى سيموت. فقال له سيدي لا استطع ان افعل شيئاً فمن يستطيع ان يقترب؟ وما كان من الخدم الا ان يربطوا خرطوم الماء (الصوندا) الذي كان في الحديقة بحنفية الماء الساخن ورش الكلب بالماء الساخن فانسحب الكلب المتوحش وهكذا انتقد الكلب الالمانى من موت محقق وهو يعاني جروحاً والاما بدءاً من عوائه المستغيث. ازداد الملك غازي اعجابه بهذا الكلب فاخذته معه وكان يبدو وكأنه اسد يمشي في القصر والحديقة واخذ

يدربه على الحراسة حتى تحول هذا الكلب الى كلب حراسة من الطراز الاول كان الملك يتنام في السطح والكلب يتنام تحت سريره مباشرة وكان الكلب الذي احبه الملك والملكة ينزل مرات عدة في الليل من السطح ليقتش الدار ويصعد مرة اخرى ليودر حول السرير ثم يضطجع ثانية تحت السرير.

عبدالكريم قاسم يعين الضباط المتقاعدين

في مناصب مدنية

المحامي طارق حرب

من يراجع الجريدة الرسمية جريدة الوقائع العراقية يجد ان زعيم ثورة 14 تموز 1958 كان يعين الى الضباط المتقاعدين وخاصة ممن عمل بأمرتهم أو معهم بمناصب مدنية عليا والذي يبدو لنا انه بالإضافة الى ما سلف فإنه كان يرى في الضباط الحاصل على رتبة كبيرة وكان متقاعداً أفضل بكثير من سواء المدني أو انه بحكم خدمته العسكرية وجد ان هؤلاء الضباط يعيدون عن اللعبة السياسية في العهد الملكي أو في الأقل انه كان يعرفهم بشكل كبير في حين انه لا يعرف من كان مدنياً لذا كان تعيين الضباط في المناصب المدنية على هذا النحو، ان المرسوم رقم (5) لسنة 1958 والمتشور في الجريدة الرسمية رقم (1) في 23/7/1958 وهي أول جريدة رسمية تصدر في العهد الجمهوري الذي أقامته الثورة تعيين الضباط الاتية اسماؤهم:

أمير اللواء الركن المتقاعد صالح زكي توفيق



بمنصب مدير السلك العام.
أمير اللواء الركن المتقاعد مظهر اسماعيل الشاوي بمنصب مدير الموالي،
أمير اللواء الركن المتقاعد طارق سعيد فهمي بمنصب متصرف بغداد.
أمير اللواء الركن عبدالرزاق عبدالوهاب بمنصب محافظ البصرة.
أمير اللواء الركن حسين العمري بمنصب متصرف الكوت.
أمير اللواء الركن علاء الدين محمود بمنصب محافظ أربيل.
الزعيم الركن نوري جميل بمنصب وزير العراق المفوض في أفغانستان.
الزعيم الركن عبدالوهاب شاكرك بمنصب متصرف الحلة.
الزعيم الركن ناجي شاكرك بمنصب مدير الاعاشة العام.
الزعيم الركن جسام محمد شاهر بمنصب مدير الخطوط الجوية العراقية.
الزعيم محمد ابراهيم بمنصب مدير السجون العام.
الزعيم الركن أحمد محمد يحيى بمنصب وزير العراق المفوض في جدة.
الزعيم فؤاد عارف بمنصب محافظ كربلاء.
الرائد المتقاعد محمد سبيع مدير المطار المدني.
صدر المرسوم (7) لسنة 1958 المنشور في نفس الجريدة متضمناً تعيين اللواء الركن المتقاعد أكرم أحمد سلمان متصرفاً لمحافظة الديوانية وصدر المرسوم (40) لسنة 1958 المنشور بالجريدة بعددها الثالث قاضياً بتعيين العقيد رجب عبدالجيد سكرتيراً لمجلس الاعمار وصدر المرسوم (48) في الجريدة ذاتها بتعيين العقيد عادل جلال قائمقاماً لقضاء زاخو وصدر المرسوم (108) لسنة 1958 بتعيين المقدم عبدالرحمن المفتي قائمقاماً لقضاء عقرة وصدر المرسوم (171) لسنة 1958 بتعيين أمير اللواء الركن المتقاعد عبدالقادر سعيد مديراً عاماً لإدارة أموال الأسرة المالكة التي تمت مصادرتها بالمرسوم (23) لسنة 1958 وصدر المرسوم (360) لسنة 1958 بتعيين الدفاع المدني. ويكفي ما سلف لبنيان.